دور التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي في تعزيز تكاملها الاقتصادي

أ. بوقاعة زينب *

الملخص:

لقد تغيرت ملامح النّظام العالمي في ظل العولمة، والتكتلات الاقتصادية العالمية، و التحرير الاقتصادي وترابط المصالح بين الدول، وهو ما استوجب ضرورة تنمية التجارة البينية من أجل تأسيس كيان اقتصادي بين دول نفس المنطقة، و تعزيز الجهود المشتركة من أجل إرساء قواعد التعاون و التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، لدعم وتقوية اقتصادياتها حتى تتمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية و الاندماج في الاقتصاد العالمي.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي في تعزيز تكاملها الاقتصادي، من خلال تنسيق السياسات و التعاملات الخارجية.

الكلمات الدالة: التجارة البينية، إتحاد المغرب العربي، التكامل الاقتصادي.

Abstract:

The global system has changed under the globalization, global economic blocs, economic liberalization, and the interdependence of interests among countries, in which the countries throughout the world have formed many intra-regional trading blocs, to ensure the creation of an economic entity between the countries of the same region, and to strengthen joint efforts to establish rules of cooperation and economic integration between the Arab Maghreb countries, in order to support and strengthen their economies to meet the challenges posed by international changes, and the integration into the global economy.

The goal of this study is to demonstrate and evaluate the role of intra-regional trade in the Arab Maghreb Union in promoting economic integration, through their coordination in policies and foreign dealings.

Keywords: intra-regional trade,the Arab Maghreb Union,economic integration

مقدمة

أثبتت التجارب أن نسب التبادل التجاري المرتفعة بين مجموعة من الدول ذات الخصائص الاقتصادية المشتركة كانت من أهم الاسباب لظهور أهم التكتلات الاقتصادية في العالم. وبرزت بذلك أهمية التجارة البينية باعتبارها هدفاً استراتيجياً لتشجيع التبادل التجاري وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية وعامل مهم في نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول

* أستاذة مساعدة – أ – جامعة فرحات عباس – سطيف 1 .

ودول إتحاد المغرب العربي ليست بمنأى عن هذه التحولات والتغيرات،فحتى تتمكن من الاندماج في النظام العالمي الجديد لا بد لها من توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون و التكامل الاقتصادي لدعم وتقوية اقتصادياتها.

وقامت الدول المغاربية في مسيرتها التكاملية باعتماد العديد من الآليات لتحقيق تكاملها الاقتصادي، لكن هل انعكست تلك المساعي على أرض الواقع بتطوير التجارة البينية لبلدان الاتحاد، بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة تؤهل هذه البلدان لمراحل لاحقة في مسار تطور عملية التكامل؟ هذا ما يقودنا إلى السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي، وما مدى مساهمتها في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي؟

فرضية الدراسة: تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن البلدان المغاربية لن تستطيع مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة ما لم يحدث بينها التنسيق على مستوى السياسات وعلى مستوى التعامل مع الخارج لتصبح قوة اقتصادية فاعلة ، وأن التجارة البينية هي السبيل الأمثل للوصول لذلك.

أهمية الدراسة: تهدف الدراسة إلى المساهمة في التعرف على دور التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي في تعزيز آفاق تكاملها الاقتصادي وذلك من خلال التطرق للتأصيل النظري للعلاقة بين التكامل والتجارة البينية و معرفة مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي والجهود التي بذلت لتحقيقه. وتحليل وتقييم التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي وتطورها .

محتوى الدراسة:لتحقيق أهداف الدراسة قسم البحث إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول : مدخل التبادل التجاري كآلية لتحقيق التكامل الاقتصادي.

المحور الثاني: مداخل ومحاولات التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي.

المحور الثالث: التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي واقعها وتطوراتها.

أولا:مدخل التبادل التجاري كآلية لتحقيق التكامل الاقتصادي

يقصد بالمدخل التكاملي " الطريقة " أو " النموذج" الذي يتبع لتحقيق التكامل الاقتصادي، وتختلف هذه المداخل بإختلاف المدارس الفكرية والنظم الاقتصادية والسياسية للبلدان الرامية إلى تحقيق التكامل.

1-مفهوم التكامل الاقتصادي: يعد التكامل الاقتصادي من التطورات ذات الأهمية والتي أثرت وتؤثر بصفة مستمرة في الاقتصاد العالمي سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. والتكامل الاقتصادي يعد صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويشير إلى عملية توحيد الأقطار والدول للوصول إلى وحدة واحدة عن طريق إحداث تغيرات جوهرية في العلاقات فيما بينها، عن طريق إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق كيان اقتصادي جديد[1].

1- عمرو محمد يوسف،التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي دراسة مقارنة بالاتحاد الاوروبي وبعض التكتلات الاقليمية الاخرى،دار النهضة العربية، الطبعة الاولى 2011، ص 4-6.

2-مدخل التبادل التجاري: إنطلاقا من الأصول النظرية للفكر الاقتصادي الليبرالي والذي يتشكل من حصيلة أعمال الباحثين الاقتصاديين الأنجلوسكسون أمثال :ج-فاينر، ج-تنبرجن، ج-ميد، بلا بلاسا.... يعد إقامة الحواجز والقيود على السلع وعوامل الإنتاج و التمييز بين ما هو وطني و أجنبي هو الذي يؤدي إلى إنفصال الاقتصاديات عن بعضها، في حين أن إزالة هذه الحواجز لتشجيع التبادل التجاري بين الدول هو ما يحقق تكاملها[1]. والقضاء على التمييز في المعاملة بين مختلف الاقتصاديات يكون عبر مراحل تتفاوت في المدى والعمق والشمول، تبدأ من المرحلة التفضيلية التي تكون في شكل اتفاقيات تجارية تعقدها الدول المتجاورة بهدف تشجيع تجارتهم البينية وصولا إلى التكامل الاقتصادي الكامل.وتقع بين هاتين المرحلتين مناطق التجارة الحرة، الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة. وخلال هذه المراحل يتم تدريجيا تحرير التجارة البينية من جميع القيود التجارية تمهيدا لإطلاق حرية الانتقال لعوامل الإنتاج ، وفي أقصى مراحل هذا المدخل يتم إنشاء سلطة فوق وطنية تكون قرارتها ملزمة للدول الأعضاء في التكتل و تراقب تنفيذ السياسات الاقتصادية الموحد[2] :

يؤكد أصحاب هذا المدخل على أن التكتلات الاقتصادية(من الناحيتين النظرية والعملية) تساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية، وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء بها نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية بين هذه الدول. مما يجعل من التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلة في تكتل اقتصادي معين[3]. كما يؤكد أصحاب التوجه الليبرالي للتكامل الاقتصادي على أن هناك مجموعة من العوامل التي تساعد في إنجاح التكامل الاقتصادي وتعتبر التجارة البينية هي العامل الأهم في تحقيق نجاح التكامل، بحيث كلما كان حجم التجارة البينية بين دول التكتل كبيرا كلما دل ذلك على قوة وترابط العلاقات الاقتصادية بينها[4].

ثانيا: مداخل ومحاولات التكامل لدول إتحاد المغرب العربي

عرفت الدول المغاربية عدة محاولات تكاملية أخذت شكل محاولات جماعية وأخرى ثنائية. ويكشف تحليل مضمون وثائق واتفاقيات العمل الاقتصادي المغاربي المشترك عن تطور المداخل التي اتفقت عليها الدول المغاربية لتحقيق تكاملها الاقتصادي.

1-محاولات التكامل الاقتصادي لسنوات 1964-1975: بدأت أولى محاولات التكامل بين دول إتحاد المغرب العربي سنة 1964 بتشكيل مؤسسات للعمل المشترك و اتخاذ جملة من القرارات لإرساء دعائم تكامل مغاربي بالاعتماد على المرحلية والتدرج. هذه القرارات تعلقت

1 د.حبيب محمود، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق،المجلد 12، العدد2، 2000 ،ص 275.

2. د. حبيب محمود، المرجع السابق، ص 277.

3 د. علي أشتات المدادحة، المناطق الحرة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، ضمن أوراق عمل مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، الاردن 2004.

4 د. رياض الفارس،التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح،القمة الاقتصادية العربية، جانفي 2009.

بالمبادلات التجارية وبالعلاقات المغاربية مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية وبإنشاء نظام الأفضيلة للمبادلات التجارية، وتنسيق الاجراءات الجمركية. وكانت اللجنة الاستشارية الدائمة هي المسئولة عن تقديم المقترحات لدعم التكامل و تهيئة العديد من الدراسات التمهيدية لتكامل الدول المغاربية[1]. وخلال الفترة 1964-1967 اختارت الدول المغاربية صيغة التكامل القطاعي الذي يعتبر طريقة غير مباشرة وأسلوبا متدرجا لتحقيق التكامل التام يبدأ بالتكامل بين قطاعات محدودة[2].و في سنة 1967 قامت اللجنة الاستشارية الدائمة بإعداد برنامج تنسيق اقتصادي إقليمي بطلب من مجلس وزراء الاقتصاد يسمح بالتوجه تدريجيا نحو التكامل الاقتصادي المغاربي مبني على أسس تحرير التجارة الإقليمية. حيث أرادت الدول المغاربية التحول من التكامل القطاعي إلى التكامل الكلي بإنشاء اتفاقية إتحاد اقتصادي مغاربي بالاعتماد على المدخل التبادلي لتحقيق تكاملها. إلا أن هذا المقترح تم رفضه من طرف مجلس وزراء الاقتصاد سنة 1970 وتمت العودة إلى التكامل القطاعي من جديد[3].

على الرغم ما أبدته الدول المغاربية من جدية في تحقيق تكاملها الاقتصادي خلال تلك الفترة لم تسجل أي تقدم في المجال التجاري والصناعي.

2 - مرحلة إنشاء اتحاد المغرب العربي: بعد فترة من الجمود أخذت فكرة إرساء تكامل مغاربي تظهر من جديد في عدة مبادرات سياسية ارتكزت على مقاربة العمل الثنائي كان أهمها مرحلة الوفاق المغاربي سنة 1988، حيث أعتبرت بمثابة إعلانا رسميا عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية. وهو ما تم التأكيد عليه خلال اجتماع القادة المغاربة بمراكش بتاريخ 17 فيفري 1989 حيث تم الإعلان الرسمي عن ميلاد اتحاد المغرب العربي[4].

وبتصفح نص معاهدة إتحاد المغرب العربي تبين أنها جاءت لتفسح المجال للاندماج الاقتصادي للدول المغاربية كما أعطت أهمية للتعاون الاقتصادي ،حيث تمحورت الأبعاد الاقتصادية لمعاهدة الإنشاء على[5]:

-إقامة منطقة للتبادل الحر وتهدف هذه المرحلة إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية و تنمية التبادل التجاري على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية سنة 1992.

-إقامة اتحاد جمركي قبل نهاية سنة 1995 وتهدف هذه المرحلة إلى توحيد الأنظمة والتشريعات الجمركية، توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة من كل الأطراف، ووضع تعريفة جمركية موحدة إتجاه العالم الخارجي.

---

1 عبد الحميد براهيمي، الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الثانية، 1981، ص ص 141-146.

2 مبروكة عبد السلام غيضان، تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية في فعالية اتحاد المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 37.

3 عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

4 أنظر: عبد العزيز شرابي، اتحاد المغرب العربي الاوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008، ص 13

- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، دار الجامد للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، 2010، ص ص 149-158

5 مبروكة عبد السلام غيضان، مرجع سابق، ص 68-73

-إقامة سوق مشتركة ويتم ذلك قبل نهاية سنة 2000 وذلك بالعمل على إرساء نظام واحد للأسواق.

- إقامة اتحاد اقتصادي، لم تحدد الإستراتيجية المغاربية أي استحقاق لتحقيق هذا الهدف، لكنها أكدت أن ذلك يتم بتوحيد سياسات و خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .وركزت على مجالات يتم من خلالها دمج الاقتصاديات الوطنية[1].

وكانت حصيلة هذه الإستراتيجية لتحقيق التكامل حوالي 37 اتفاقية شملت مختلف المجالات وغطت أغلب الميادين، ولكن لم يستوف من هذه الاتفاقيات شروط دخول حيز التنفيذ إلا ست اتفاقيات فقط، هي الاتفاقية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي، الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي .كما تم تركيز المؤسسات الرئيسية في الاتحاد التي تركز عملها في مرحلة أولية على وضع الإطار القانوني للعملية التكاملية، ولقد استمر عمل هذه المؤسسات إلى غاية 1995 تاريخ تجميد الاتحاد. وبعد أكثر من ست سنوات على تجميد نشاط مؤسسات اتحاد المغرب العربي بطلب من المغرب في سبتمبر 1995 إستطاعت الدول المغاربية من جديد إحياء نشاط مؤسسات الاتحاد و لو بشكل محتشم ، وكانت البداية باجتماع وزراء الخارجية يومي 18-19 مارس 2001 بالجزائر[2].

ثالثا:التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي واقعها وتطوراتها

1-واقع التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي: يشير واقع التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي إلى الضعف الكبير حيث قدرت بـ 3% فقط وهي تشكل أضعف نسبة مقارنة بالتجمعات الأخرى. بالمقابل تجمع الاتحاد الاوروبي بلغت التجارة البينية فيه نسبة 67%، وهذا يعكس الضعف الشديد في الارتباط الاقتصادي بين الدول المغاربية من جهة و إرتباطها بالعالم الخارجي من جهة أخرى.

---

[1] فيصل بهلولي، إقامة منظقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، مجلة الباحث، العدد 14، 2014.

[2] ديدي ولد السالك، إتحاد المغرب الغربي أسباب التعثر ومداخل التفعيل، المستقبل العربي العدد 312 ، 2005، ص 9.

الجدول رقم 02- تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لبعض التكتلات للفترة 1980-2010

التكتلات الاقتصادية	1980	1995	2000	2005	2008	2010
الاتحاد الاوروبي	62.2	67.2	67.7	67.4	67.3	67.2
النافتا	33.6	46.2	55.7	55.7	49.5	48.7
الاسيان	17.3	24.4	23.3	25.3	25.5	24.3
المركسور	11.6	20.4	**20**	**12.9**	14.7	15.7
اتحاد المغرب العربي	0.3	3.8	2.2	1.9	2.5	**3**
مجلس التعاون الخليجي	**3**	6.8	4.9	4.5	4.7	4.8

المصدر: نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، صندوق النقد العربي سنة 2011 ، ص 72-171

تشير الإحصائيات (الجدول رقم 02) إلى الضعف الكبير في العلاقات التجارية البينية في فترة الثمانينات أي قبل قيام الاتحاد لأن تلك الفترة تميزت بالفتور في العلاقات بين دول الاتحاد على المستوى السياسي الأمر الذي إنعكس بدرجة كبيرة على علاقاتها الاقتصادية وبالأخص في الجانب التجاري.وبلغت التجارة البينية المغاربية أكبر نسبة لها 3.9% في السنوات الأولى من فترة التسعينات باعتبار هذه المرحلة تزامنت مع التقارب المغاربي والتي تلت قيام الاتحاد ،حيث تميزت باقامة العديد من الاتفاقيات بين الدول المغاربية. الأولى تتعلق بتبادل المنتجات الزراعية والتي تم توقيعها سنة 1990 هدفها اعفاء المنتجات الزراعية لدول الاتحاد من الرسوم الجمركية. الاتفاقية الثانية تعلقت بمحاولة توسيع المنتجات المتبادلة بين دول الاتحاد ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1991. أما الاتفاقية الثالثة و التي وقعت بين المغرب وتونس في مارس 1999 تهدف إلى إقامة منطقة للتبادل الحر تدريجيا تدخل حيز التنفيذ في 2007. ووقعت الجزائر مع المغرب إتفاقية تجارة وتعريفة جمركية في مارس 1989 هدفها تحرير التبادل التجاري، ودخلت حيز التنفيذ في فبراير 1990[1].

وعادت نسبة التبادل التجاري البيني لدول الاتحاد إلى الانخفاض بعد ذلك إلى 2.2 % ثم 1.9% ويعود السبب في هذا التراجع إلى غلق الحدود البرية بين البلدين الكبيرين اللذين يتوسطان الاتحاد، الجزائر والمغرب وعدم تطبيق أغلب الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي[2].

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المغاربية من و إلى الأسواق الخارجية، نلاحظ أن التجارة في بلدان المغرب العربي تتميز بتركيز جغرافي عال نحو شريك واحد هو

---

[1] حامد نور الدين و بن عيشى بشير، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الافريقية بعنوان التكامل الاقليمي والتمية في إفريقيا الواقع والتحديات بالقاهرة 29-30 ماي 2005.

2-عبد العزيز شرابي، مرجع سابق، ص 13

الاتحاد الأوروبي ، إذ يعتبر الشريك التجاري الأول للدول المغار بية، فكما تشير الإحصائيات أن 80% من صادرات المغرب موجهة إلى الاتحاد الاروبي الذي بدوره يضمن لها 72% من الواردات، والجزائر 67% من مبادلاتها التجارية تتم مع الاتحاد الاوروبي، حتى موريتانيا فإن أكثر من 60% من مبادلاتها تتم مع الاتحاد الاوروبي في حين أن نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي لاتتجاوز 4.5%. والمفارقة العجيبة أن دول اتحاد المغرب الغربي تستورد سلع من الاتحاد الاوروبي بعضها مصنع في المنطقة وبأسعار مضافة[1].

الجدول رقم 03-العلاقات التجارية المغاربية مع الاتحاد الاوروبي لسنة 2011

الدول المغاربية	الصادرات		الواردات	
	الاتحاد الاوروبي	باقي الدول	الاتحاد الاوروبي	باقي الدول
الجزائر	%67	%33	%59	%41
المغرب	%80	%20	%72	%28
تونس	%60	%40	%59	%41
ليبيا	%82	%18	%65	%35
موريتانيا	%63	%37	%60	%40
المتوسط المغاربي	%70	%30	%63	%33
نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي	%4.1		% 4.4	

المصدر: نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، صندوق النقد العربي سنة 2011

2- تطور التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي:إستنادا إلى نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2011 و 2015 ، أول ما يلاحظ أن نسبة المبادلات التجارية لكل دولة إتجاه دول الاتحاد المغاربي هي ضعيفة جدا و لا تكاد تذكر، إلا أنها خلال الفترة 2000-2013 شهدت تطور ملحوظ وإن كان لا يعبر عن الإمكانيات التي توفر عليها المنطقة.فبالنسبة للجزائر نجد أن تونس تستحوذ على النسبة الأكبر من التبادلات التجارية للجزائر حيث بلغت صادرات الجزائر إلى تونس 1674.4 مليون دولار سنه 2013 مقابل 99.9 ميلون دولا لسنة 2005 اما وارداتها من تونس فبلغت 488.9 مليون دولارلسنة 2013, وما يفسر تقدم المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس هو الاتفاق التجاري التفضيلي بين الدولتين الموقع في 2009[2].

[1] ديدي ولد السالك، مرجع سابق، ص 15

2-وهراني مجدوب، واقع وآفاق التبادل التجاري المغاربي،مجلة المالية والأسواق، ص 23

الجدول رقم 04- تطور التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي للفترة 2000-2013

		2000	2005	2010	2013		2000	2005	2010	2013
الجزائر	صادرات الى الاتحاد	200	418.2	1281.4	2749.8	واردات من الاتحاد	143	217	543.9	1023.4
	مجموع الصادرات	21713.6	46048.	57063.8	65933.6	مجموع الواردات	8644.1	1985.8	40488.9	54875.4
تونس	صادرات الى الاتحاد	307	773	1463.8	1578.7	واردات من الاتحاد	467.3	771	1006.7	1691.4
	مجموع الصادرات	5829.9	10094.3	15849.2	16335.5	مجموع الواردات	8548.8	13327.2	23524.8	23753.0
المغرب	صادرات الى الاتحاد	158.9	126.4	361.1	519.6	واردات من الاتحاد	312.8	535.7	1128.3	1508.8
	مجموع الصادرات	7405.7	10824.1	16604.7	21752.8	مجموع واردات	11511.3	20489.5	35139.3	44741.9
ليبيا	صادرات الى الاتحاد	398.4	529.4	320.2	673.4	واردات من الاتحاد	238.5	529.2	320.2	673.4
	مجموع الصادرات	13481.6	29003.7	41827.8	36623.1	مجموع الواردات	3763.8	8779.6	22339.2	25534.4
موريتانيا	صادرات الى الاتحاد	1.5	20	2.9	2.8	واردات من الاتحاد	29.6	32.5	107.7	211.3
	مجموع الصادرات	529.4	952.3	2162.5	2859.9	مجموع الواردات	651.3	1339.7	2542.8	4084.2

المصدر: نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، صندوق النقد العربي سنة 2011 و2015 ، ص 72-171

وتمثل المبادلات التجارية لدولة موريتانيا النسبة الأضعف مع جميع دول الاتحاد فصادراتها لسنة 2013 إلى الجزائر بلغت 0.6 مليون دولار، و1 مليون دولار مع تونس و1.2 مليون دولار مع المغرب أما وارداتها بلغت 23.1 مليون دولار من الجزائر، 34.5 مليون دولار من تونس و 153.7 مليون دولار من المغرب وبالتالي لا تمثل دول المغرب العربي الشركاء التجاريين الأوائل لدولة موريتانيا .أما تونس تحتل المرتبة الأولى لصادرات ليبيا، تليها الجزائر ثم المغرب وأخيرا موريتانيا.

كما تبين أيضا النشرة الإحصائية احتلال الجزائر الصدارة للواردات المغربية بقيمة 1272.9 مليون دولار سنة 2013 متبوعة بتونس مع العلم أن كلا من تونس والمغرب تربطهما إتفاقة للتبادل الحر مع مصر والأردن تعرف بإتفاقية أغادير منذ 2005.

خلاصة :

لقد حاولنا من خلال هذا البحث دراسة التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي و إشكالية مساهمتها في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول المنطقة المعنية بالاتحاد. فالعمل على تكثيف التجارة في إطار تكتل جهوي قد صار إحدى الاهتمامات الرئيسية لصناع القرار من أجل إعطاء دفع قوي للتكامل الاقتصادي. ولقد خلصت هذه الدراسة لجملة من النتائج يمكن ايجازها في :

-تم تبني العديد من المداخل التكاملية لتحقيق تكاملها الاقتصاي، ورغم أن اتفاقية قيام اتحاد المغرب العربي شملت الا ستراتيجية المغاربية لتحقيق تكاملها، إلا انها في نهاية المطاف لم تتمكن من تحقيق أهدافها حيث لم يتم تفعيلها وبقيت مجرد حبر على ورق.

-المدخل التبادلي،لم يكن فعالاً بالدرجة المطلوبة في تحقيق ما كان يعلق عليه من آمال، فلم يستطع أن يحرر التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي تحريراً قوياً فاعلاً.

-العلا قات التجار ية والاقتصادية فيما بين بلدان الا تحاد لم ترق إلى أد نى مرا حل التكا مل أي لم تتمكن حتى من تجسيد منطقة التفضيل الجمركي. وذلك نتيجة ضعف التنسيق في السياسات التجارية وغياب إستراتيجية واضحة لتفعيل وتطوير التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي.هو ما تجسد في عدم تفعيل الإتفاقيات التفضيلية متعددة الأطراف لتشجيع وتطوير التجارة البينية المغاربية.

-التجارة البينية لدول المغرب العربي تبقى محدودة رغم أن العلا قات التجار ية بينها موجودة منذ ستينيات القرن الماضي وهي الأضعف إقليميا ودوليا إذ لا تتجاوز 3%. وتتميز علاقاتها التجارية الخارجية بالهيمنة الاوروبية على هيكل تجارتها.

-إن ضعف مستوى التجارة البينية للدول المغاربية هي مؤشر على ضعف مستوى النتائج المحصلة في مجال تكاملها الاقتصادي. و بالتالي يمكن ا لإقرار بفشل التجر بة التكاملية لبلدان اتحاد المغرب العربي.

قائمة المراجع :

1-د.عمرو محمد يوسف،التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي دراسة مقارنة بالا تحاد ا لاوروبي وبعض التكتلات الاقليمية ا لاخرى،دار النهضة العربية، الطبعة الاولى 2011، ص 4-6.

2-صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007 ،الأردن:دار الحامد للنشر الطبعة الأولى 2010.

3- د.ع بد الحم يد براهيمي، الا ندماج الاقت صادي العر بي واحتما لات المستقبل، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الثانية، 1981.

5- مبروكة عبد السلام غيضان، تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية في فعالية اتحاد المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة،

6- د.حبيب محمود، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق،المجلد 12، العدد2، 2000

7- فيصل بهلولي، إقامة منظقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العر بي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، مجلة البا حث، العدد 14، 2014.

8- حامد نور الدين و بن عيشى بشير، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، ورقة عمل مقد مة إلى المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الافريقية بعنوان التكامل الاقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات بالقاهرة 29-30 ماي 2005.

9- محمد عادل قصري، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله،مجلة دراسات إقتصادية ، العدد الرابع، المجلد الأول، جوان ،2017 .

10- وهراني مجدوب، واقع وآفاق التبادل التجاري المغربي، مجلة المالية والاسواق.

11- عبد الرزاق حمد حسين، التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي،مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد1، 2011 .

12- عبد العزيز شرابي، إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد05، 2008.

13- الهادي لرباع، المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية،المجلة الجزائرية للعولمة الاقتصاديات الجزائرية، العدد06 ، 2015 .

14- د. رياض الفارس،التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح،القمة الاقتصادية العربية، جانفي .2009

15- ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العربي: اسباب التعثر ومداخل التفعيل، المستقبل العربي العدد 312، 2005.

16- علي أشتيان المدادحة، المناطق الحرة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، الاردن 2004.

17-نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، سنة 2011. سنة 2015.